

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في البيان الذي أصدره رئيس المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، والذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إطلاعه بصفة منتظمة على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى الحالة في هذا البلد.

٢ - ويستند هذا التقرير إلى تقرير السابِق (S/2010/584) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو يقدم آخر المستجدات عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي خلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وعن التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في هذا البلد. ويقدم التقرير أيضاً معلومات حديثة عن الجهود المبذولة لتعزيز عملية التكامل الجارية في البعثة.

ثانياً - الحالة السياسية

٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والرئاسية، التي عقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير، والجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، التي عقدت في ٢٧ آذار/مارس. وكانت التوصيات الثلاث بإجراء الانتخابات ونزع سلاح محاربي المجموعات السياسية والعسكرية وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن من بين التوصيات الرئيسية الصادرة عن الحوار السياسي الشامل الذي عُقد في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وسعى إلى الخروج بالبلد من فترة عدم استقرار إلى بناء وحدة وطنية حول حكومة منتخبة ديمقراطيا وجامعة.

٤ - وعقدت لجنة المتابعة المعنية بالتوصيات الصادرة عن الحوار السياسي الشامل آخر اجتماع لها في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وأشارت اللجنة إلى أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل منذ اجتماعها الأخير في ٢٩ أيلول/سبتمبر. فقد نُفذ نحو ٤٥ في المائة من التوصيات الـ ١١٦ الصادرة عن الحوار السياسي الشامل. والتوصيات العالقة غير المنفذة تتصل أساسا بالتزامات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في ما يتعلق بقطاع الأمن. وقد أُتفق على أن تنتهي ولاية اللجنة عقب الانتخابات، وهي بذلك قد توقفت عن العمل.

٥ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز بعض التقدم في إشراك تجمّع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، المجموعة السياسية والعسكرية الوحيدة التي لم تُوقع على اتفاقات سلام ليروفييل لعام ٢٠٠٨، في عملية السلام. فعلى إثر مبادرات من الرئيس فرانسوا بوزيزيه، أعلنت قيادة التجمّع في ٢٦ نيسان/أبريل عن استعدادها للقبول بوقف لإطلاق النار والشروع في مباحثات مع الحكومة. وقبل ذلك الإعلان، حدثت في كامل أنحاء شمال جمهورية أفريقيا الوسطى اشتباكات عديدة بين التجمّع والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وميليشيات الدفاع الذاتي، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا في صفوف المدنيين والمحاربين.

الانتخابات

٦ - أُجريت الانتخابات الرئاسية في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وأُجريت الانتخابات التشريعية على جولتين في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٢٧ آذار/مارس. وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية، أدى الرئيس بوزيزيه في ١٥ آذار/مارس اليمين لولاية ثانية مدتها خمس سنوات. وحضر مراسم أداء اليمين رؤساء تشاد وغينيا الاستوائية وغابون وأعضاء السلك الدبلوماسي. ووفقا لأحكام الدستور، استقالت حكومة رئيس الوزراء فوستان أركونج تواديرا في ١٨ آذار/مارس. وفي ١٧ نيسان/أبريل أعيد تعيين السيد تواديرا في منصب رئيس الوزراء وأعلن في ٢٢ نيسان/أبريل عن تشكيل حكومة جديدة.

٧ - ويتمثل أحد أهداف الانتخابات في جمع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى معا لاختيار قاداته المقبلين بصورة ديمقراطية. ولذلك شكلت مسألة تهيئة البيئة اللازمة لإجراء هذه الانتخابات جزءا هاما من هذه العملية؛ وعموما فقد جرت العملية برمتها في جو سلمي. بيد أن التقارير أفادت بوقوع عدد قليل من الحوادث بين أنصار مختلف الفصائل وبوجود

بواعث قلق بشأن العملية الانتخابية نفسها، ومن ذلك اعتقال بعض الشخصيات المعارضة؛ والتحرير؛ وفرض قيود على سفر بعض زعماء المعارضة، ومنهم بالأخص الرئيس السابق آنج - فيليكس باتاسيه. وفي ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس، تم رفض طلب السيد باتاسيه بإجلاؤه طيبا إلى غينيا الاستوائية وذلك على الرغم من النداء الذي وجهه ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الرئيس بوزيزيه في ٢٦ آذار/مارس. وتم في ٣١ آذار/مارس رفع القيود المفروضة على حركة الشخصيات المعارضة. وفي ٢ نيسان/أبريل، سافر الرئيس السابق باتاسيه إلى الكاميرون حيث توفي في المستشفى يوم ٥ نيسان/أبريل.

٨ - وقُدِّمت مساعدات مادية لهذه الانتخابات من الاتحاد الأوروبي الذي التزم بمبلغ ١٢ مليون دولار من سلة أموال باعتمادات قدرها ١٤,٧ مليون دولار يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي). وكان من بين المانحين الآخرين بلجيكا وفرنسا وألمانيا واليابان ونيجيريا وبولندا، وأيضا الاتحاد الأفريقي. وأُتيحت أموال أيضا عن طريق صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وقامت حكومتا جمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا وكذا البرنامج الإنمائي بدفع تكاليف تشغيل اللجنة الانتخابية المستقلة. وكانت الاعتمادات الإجمالية لميزانية الانتخابات في حدود ٢١,٥ مليون دولار.

٩ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ترأس الرئيس بوزيزيه اجتماعا هاما لأصحاب المصلحة في الانتخابات الوطنية أُتخذ خلاله قرار بعدم استخدام قائمة حاسوبية للناخبين. وقد ترتب عن قرار استعمال قائمة ورقية عدد من التبعات، منها بالأخص عدم قدرة اللجنة الانتخابية المستقلة على نشر وتنقيح قوائم الناخبين قبل حلول يوم الانتخابات.

١٠ - وعقب تغيير وتمديد فترة تسجيل المرشحين، تمكّن خمسة مرشحين في نهاية المطاف من خوض الانتخابات الرئاسية. وهؤلاء هم: الرئيس الحالي السيد بوزيزيه، زعيم الحزب الحاكم كونا نا كوا؛ والرئيس السابق السيد باتاسيه الذي دخل الانتخابات كمرشح مستقل؛ ومارتن زيغيلي، زعيم حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى؛ وجون - جاك ديمافوت، زعيم كلّ من التحالف الجديد من أجل التقدم والمجموعة السياسية والعسكرية الجيش الشعبي من أجل استعادة الديمقراطية؛ وإيميل غرو ريمون ناكومبو زعيم التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى.

١١ - وتنافس في المجموع ٨٨٩ مرشحا يمثلون ٤١ حزبا على المقاعد الـ ١٠٥ في الجمعية الوطنية. وكان من بين المرشحين ٢٧١ من المستقلين و ٨٠ امرأة. وبالإضافة إلى رئيس الوزراء، دخل ١٥ من أصل ٣٢ وزيرا منافسات الحصول على مقعد في الجمعية الوطنية.

١٢ - وفي خضم مخاوف بشأن تحضيرات اللجنة الانتخابية المستقلة للانتخابات، عاد جان ويليبيرو ساكو، سفير جمهورية أفريقيا الوسطى لدى فرنسا ورئيس اللجنة الانتخابية في عام ٢٠٠٥، إلى بانغي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لتولي منصب وزير الداخلية وشؤون اللامركزية وقيادة الوزارة المسؤولة عن الإشراف على الانتخابات نيابة عن الحكومة. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، دعا تجمع قوى التغيير، وهو ائتلاف من أحزاب المعارضة، إلى تأجيل الانتخابات بحجة أن الترتيبات لن تكتمل في الوقت المناسب لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الثاني/يناير.

١٣ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، هدد زعماء المعارضة بالانسحاب من الانتخابات الرئاسية والتشريعية كليهما، وذكروا أن القوائم الانتخابية لم تنشر في وقت مبكر بما فيه الكفاية لإتاحة الطعن فيها وتعديلها. وعلى الرغم من هذا التهديد، قام ممثلون لجميع الأحزاب السياسية والمجموعات السياسية والعسكرية ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بالتوقيع في ٧ كانون الثاني/يناير على مدونة قواعد السلوك الحميد بشأن الحياة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد كانت هناك، خلال الفترة التحضيرية، مخاوف حقيقية من أن تمارس المجموعات السياسية والعسكرية ضغطاً على الناخبين أو تعطل الأعمال التحضيرية بالعنف. ومع ذلك، لم تطرأ سوى حوادث قليلة جدا ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. ومن دون وقوع حوادث تقريباً، قامت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوة حفظ السلام دون الإقليمية التابعة لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بنقل لوازم الانتخابات إلى المحاور الإقليمية في المحافظات.

١٤ - وقد شاركت جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك المعارضة، في الحملة الانتخابية التي نُظمت في الفترة من ١٠ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير. وقام المجلس الأعلى للاتصالات بدور هام حيث شجّع الأحزاب على التواصل وفقاً لقانون الانتخابات وعلى تجنب إثارة العنف.

١٥ - وعُقدت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى في الموعد المقرر لها وهو ٢٣ كانون الثاني/يناير. وكان إقبال الناخبين كبيراً حيث بلغ حسب تقديرات اللجنة الانتخابية المستقلة نسبة ٥٤ في المائة من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ١,٨ مليون ناخب، وأُجريت العملية في جو سلمي. وأشرف على مراقبة الانتخابات في جميع أنحاء البلد حوالي ٧٠ مراقباً من الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمة غير حكومية: المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية، فضلاً عن ٥٠٠ من

المراقبين الوطنيين. وأوفد الاتحاد الأوروبي فريقا للتقييم التقني يتركب من شخصين. وقام ممثلون لجميع الأحزاب ومرشحون برصد الإجراءات داخل مراكز الاقتراع.

١٦ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، دعا تجمع قوى التغيير إلى عقد مؤتمر صحافي ادّعى فيه حدوث تزوير واسع النطاق في يوم الانتخابات ومخالفات وعيوب خطيرة في الطريقة التي أجريت بها الانتخابات. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير قدّم أربعة من ممثلي المعارضة استقالتهم من مناصبهم في اللجنة الانتخابية المستقلة بحجة حدوث عمليات غش في تجهيز نتائج الانتخابات. وأبرز المراقبون الدوليون والوطنيون الطابع الجامع للانتخابات والإقبال الكبير عليها من جانب الناخبين والجو السلمي الذي دارت فيه. وأشاروا أيضا إلى عدد من المخالفات وأوجه القصور التي اكتنفت الإجراءات، بما في ذلك عدم دقة قوائم الناخبين وعدم كفاية التدريب المقدم لموظفي الانتخابات والنسبة العالية للتصويت الغائب.

١٧ - وفي ١ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة عن النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية، التي عدّلتها بصورة طفيفة المحكمة الدستورية في ١٢ شباط/فبراير من أجل مراعاة نتائج إضافية وردت من مراكز اقتراع لم يسبق عدّها من قبل. وكانت نتائج الانتخابات كالتالي: حصول الرئيس بوزيزيه على نسبة ٦٤ في المائة من الأصوات، مما يلغي الحاجة إلى إجراء جولة تصفية ويمهّد السبيل لتوليّه ولاية رئاسية ثانية وأخيرة، وفقا للدستور، مدتها ٥ سنوات. وجاء الرئيس السابق باتاسيه في المرتبة الثانية بنسبة ٢١ في المائة من الأصوات، والسيد زيغلييه بنسبة ٦ في المائة من الأصوات. وحصل المنافسان الآخران السيد ناكومبو والسيد ديمافوث على نسبة ٤ و ٢ في المائة من الأصوات تباعا.

١٨ - ورفضت المحكمة الدستورية، في حكمها الصادر في ١٢ شباط/فبراير، الطعون المقدّمة من ثلاثة من مرشحي المعارضة لإلغاء نتائج الانتخابات وذلك بسبب افتقار هذه الطعون للأدلة. ووضعت المحكمة أيضا توصيات بشأن تحسين تنظيم الانتخابات في المستقبل وتعزيز شفافيّتها ومصداقيّتها. واقترحت المحكمة إنشاء هيئة إدارية مستقلة دائمة؛ وتمويل الانتخابات من الميزانية الوطنية؛ وحوسبة قوائم الناخبين؛ وإدخال العمل ببطاقات الناخبين التي تحتوي على معلومات بيومترية. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أعلن وزير الداخلية وشؤون اللامركزية الجديد أنّ الحكومة تعتزم إنشاء هيئة إدارية دائمة داخل اللجنة الانتخابية المستقلة.

١٩ - وفي ٦ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة عن نتائج الانتخابات التشريعية التي منحت حزب كونا نا كونا ٢٦ مقعدا والمعارضة مقعدا واحدا والمرشحين المستقلين ثمانية مقاعد. هذا، وقد ترشّح أيضا الأربعة الخاسرون في الانتخابات الرئاسية إلى

انتخابات الجمعية الوطنية ولكن فقط السيد زيغلييه هو الذي بلغ الدور الثاني من التصويت. وكان الرئيس بوزيزيه وعدد من أفراد أسرته وكبار موظفي الحكومة وشخصيات حزب كونا نا كونا من بين الفائزين في الجولة الأولى.

٢٠ - وفي ٤ آذار/مارس، شكّل أعضاء تجمع قوى التغيير والرئيس السابق باتاسيه جبهة إلغاء الانتخابات وإعادة إجرائها. ودعت الجبهة إلى إلغاء نتائج الجولة الأولى من الانتخابات، وانسحاب مرشحي المعارضة، ومقاطعة الشعب للجولة الثانية من الانتخابات التشريعية. وقد حثّ الوسيط الوطني، الأسقف بولين بوموديمو، المعارضة على المشاركة في الانتخابات.

٢١ - وفي ٢٧ آذار/مارس، عُقدت الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في ٦٧ دائرة من الدوائر الانتخابية، وشارك فيها عدد من مرشحي المعارضة. وشهدت هذه الانتخابات اتخاذ جملة من التدابير التصحيحية الهادفة إلى تلافي المخالفات وأوجه القصور التي أشار إليها المراقبون والمعارضة في الجولة الأولى من الانتخابات. ولاحظ عدد أقل من المراقبين الدوليين والوطنيين إقبالا على التصويت أقل بكثير من الإقبال في الجولة الأولى، ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى مقاطعة المعارضة وأيضا إلى الفتنور العام في همة الناخبين.

٢٢ - وتم الإعلان عن نتائج الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في ٦ نيسان/أبريل. وكانت هذه النتائج كالتالي: فوز الحزب الحاكم كونا نا كونا بـ ٣٧ مقعدا آخر؛ وفوز المرشحين المستقلين بـ ١٨ مقعدا آخر؛ وفوز مرشحين من أحزاب متحالفة مع كونا نا كونا بـ ١١ مقعدا، وفوز مرشح آخر من مرشحي المعارضة بمقعد واحد. وتلقت المحكمة الدستورية عددا من الطعون التي تطالب بإلغاء نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية. وحتى مطلع شهر أيار/مايو كانت المحكمة قد نظرت في ٥٥ من جملة ٨٨ طعنا وقضت بإعادة إجراء الانتخابات في ١٣ دائرة انتخابية.

٢٣ - وقام مشروع تقديم المساعدة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور هام في دعم اللجنة الانتخابية المستقلة بالخبرة والمساعدة التقنية والدعم أثناء عملية تسجيل الناخبين وخلال الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات. وأسهم المشروع في التغلب على المصاعب اللوجستية التي طرأت في سياق الأعمال التحضيرية، وذلك بوسائل منها وضع الصيغ النهائية لقوائم الناخبين، وتسهيل نقل ٧ ٠٠٠ صندوق اقتراع من توغو، وإعداد مجموعة من التدابير التصحيحية للجولة الثانية من الانتخابات التشريعية من أجل تلافي المخالفات التي لوحظت في الجولة الأولى.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٤ - لم يُشرع بعد في نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك بسبب جملة من العوامل من بينها انعدام الإرادة السياسية، واستمرار حالة انعدام الأمن الناجمة عن غياب قوات الأمن الوطنية في تلك المناطق، ولا سيما بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من منطقة الشمال الشرقي، والصعوبات اللوجستية الرئيسية الناجمة عن موسم الأمطار. وبعد إجراء مشاورات مع الوزير المسؤول عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قامت وحدة إدارة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للبرنامج الإنمائي بتقليص قدرتها البرنامجية في ١ آذار/مارس. واحتفظت الوحدة بالقدرة التقنية والمالية التي ستحتاجها في إعادة تنشيط دعمها للحكومة في حالة أصبحت الظروف مواتية للشروع بجدية في تنفيذ العملية.

٢٥ - وعلى الرغم من حالات التأخير في التنفيذ الفعلي لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، تم إحراز تقدم كبير في وضع استراتيجية وطنية لإعادة إدماج المحاربين السابقين. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أقرّت اللجنة التوجيهية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إنشاء فريق عامل معني بإعادة الإدماج من أجل تسهيل وضع استراتيجية وطنية لإعادة إدماج المحاربين السابقين. ووضع الفريق العامل مشروع استراتيجية وطنية لإعادة الإدماج عُرضت على نظر اللجنة التوجيهية في ٢٢ شباط/فبراير، مما يشير إلى وجود التزام كبير من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين بوضع استراتيجية ضمن إطار العملية الحالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٦ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وقّع الرئيس على مرسوم يقضي بتعيين ستة مستشارين تقنيين لدى الرئاسة معنيين بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وذلك كآلي: اثنين من جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية وواحد من كل مجموعة من المجموعات السياسية والعسكرية وهي اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة محرّري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة، واتحاد القوات الجمهورية. وهذه التعيينات تخدم على ما يبدو الهدف المزدوج المتمثل في المساهمة في تهدئة الأجواء على الميدان خلال العملية الانتخابية، وتعزيز الالتزام بإحراز المزيد من التقدم.

٢٧ - ونظرا لقلّة عدد الأفراد العسكريين المتاحين لدعم هذه العملية، كان هناك بعض الجدل خلال الفترة المشمولة بالتقرير حول ما إذا كان ينبغي الشروع في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال الغربي من البلد أو ما إذا كان ينبغي أن يُشرع في

عملية التحقق من هوية المحاربين في الشمال الشرقي. وذكر زعيم جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية وقادته الميدانيون أنّ مجموعتهم مستعدة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال الغربي. بيد أنّ انتهاء ولاية المراقبين العسكريين التابعين لبعثة توطيد السلام في ١٠ حزيران/يونيه من شأنه أن يزيد من عرقلة الجهود المبذولة لتنفيذ البرنامج في المنطقتين وفي وقت واحد.

٢٨ - وفي الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس، تم إيفاد بعثة إلى الشمال تضمّ ممثلين عن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وبعثة توطيد السلام والمجموعتين السياسيتين والعسكريتين، اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وحركة محرّري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة، وتهدف إلى الوقوف على ما إذا كانت الشروط متوفرة للشروع في عملية التحقق. وخلص المشاركون في البعثة إلى أنه بالإمكان الشروع فيها، وأشاروا في الوقت نفسه إلى الوضع الأمني الهش في تلك المنطقة. ونظرا لتجدد أعمال العنف في المنطقة، أرسلت في ٣٠ نيسان/أبريل بعثة تخطيط أخرى إلى الشمال الشرقي لكي تستعرض مع جميع الأطراف مدى قدرتهم على المضي قدما في التحقق. ولم يتم، منذ تصديق قائمة المحاربين في الشمال الغربي، تحديد موعد للشروع فعليا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هذه المنطقة.

إصلاح قطاع الأمن

٢٩ - أُحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن. واستؤنفت بشكل منتظم الاجتماعات على المستوى الوزاري والتقني لإحياء عملية إصلاح قطاع الأمن ووضع تصوّر وطني بشأن المسار في المستقبل وذلك بدعم من وحدة المؤسسات الأمنية، التي أنشئت حديثا داخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن بين أولويات الفريق العامل التقني الرئيسية إعداد العناصر المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن ضمن ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، المعروفة أيضا باسم ورقة استراتيجية الجيل الثاني للحد من الفقر. ومع ذلك، فإنّ عدم وجود توافق في الآراء على كلّ من المستويين التقني والسياسي قد أعاق عملية وضع استراتيجية أمنية قوية وذات مصداقية لإصلاح هذا القطاع.

٣٠ - وعمل المكتب أيضا من أجل تحسين المساءلة في قطاع الأمن وذلك بوضع خبير دولي على ذمة الوزارة المسؤولة عن العلاقات مع الجمعية الوطنية من أجل دعمها في وضع استراتيجية قطاعية فرعية عن الرقابة البرلمانية على قوات الأمن. وتوفّر الاستراتيجية مجموعة واضحة من الأولويات وخطة للتنفيذ على مدى السنوات الثلاث القادمة. ويمكن لهذه الوثيقة

أن تشكل، بالإضافة إلى غيرها من استراتيجيات القطاعات الفرعية، نقطة انطلاق في وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن مطلوبة جدًا وتستند إلى الأسس التي وُضعت بالفعل خلال الحلقة الدراسية الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٣١ - ويدعم المكتب إصلاح قطاع الأمن من خلال التدريب ومشاريع عملية أخرى تهدف إلى تعزيز الكفاءة المهنية للشرطة والدرك والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ المكتب أنشطة تدريب الشرطة والدرك الوطني على إدارة حركة المرور والقيادة والمراقبة. واضطلع المكتب أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحملة داخل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من أجل تعزيز القواعد الأخلاقية وحقوق الإنسان، وهو سيتولى تقديم التدريب للمهندسين العسكريين وللعاملين في المجال الطبي. وعلاوة على ذلك، يقوم المكتب مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإسداء المشورة والدعم للسلطات الوطنية لكي تنفذ مشروعا يتلقى التمويل من صندوق بناء السلام ويهدف إلى بناء ست ثكنات لقوات الدفاع والأمن، وذلك بغية ضمان أن تندرج هذه المشاريع ضمن الإطار الأوسع لعملية إصلاح قطاع الأمن.

ثالثا - الحالة العسكرية والأمنية

٣٢ - اتسمت الحالة العسكرية والأمنية بهجمات عنيفة متكررة قام بها تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وعناصر متمردة أجنبية، وجيش الرب للمقاومة، وقطاع طرق ولصوص يعملون في البلد. وفيما ظل الهدوء يخيّم على معظم المناطق المحيطة بالعاصمة وغرب البلد، فإنّ الأجزاء الشرقية والشمالية ظلت تواجه العنف على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عمد تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، مدعوماً بتمردين تشاديين، إلى مهاجمة بلدة بيراو، عاصمة منطقة شمال شرق فاكاغا، والاستيلاء عليها أياما فقط بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، مما تسبب في تشريد مؤقت لـ ٨٠٠٠ شخص. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت عناصر من القوات المسلحة التشادية البلد لدعم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وطرد التجمع من بيراو. وبقيت القوات التشادية لتأمين المنطقة المحيطة ببيراو حتى تاريخ ١٤ شباط/فبراير، أي بعد إجراء الانتخابات. وتم منذ ذلك التاريخ نشر ٣٣٠ فردا آخر من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بيراو للمساعدة على تأمين المدينة والمنطقة المحيطة بها.

٣٤ - وكان تجمع الوطني من أجل العدالة والسلام ينشط في مختلف في أنحاء شمال شرق البلد. وفي ٧ و ٢٤ شباط/فبراير، اشتبكت عناصره مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى قرب بريا في منطقة كوتو العليا، واستولت مؤقتا على الطريق الرئيسية التي تربط بيراو بجنوب البلد. وفي ١٤ شباط/فبراير، نشرت بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقي الوسطى فرقة إضافية لمدة ستة أشهر في نديلي، داخل منطقة بامينغي بانغوران حيث ينشط التجمع. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ومن ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل، اشتبكت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، مدعومة بقوات اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، مع قوات تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في كل من منطقتي بامينغي بانغوران وفاكاغا. وعلاوة على ما خلفته هذه الاشتباكات من عدد غير مؤكد من الإصابات ومن دمار كبير، فإنها قد زادت من حدة التوتر بين المجموعتين العرقيتين غولا ورونغا المهيمنتين تباعاً على الاتحاد وعلى التجمع.

٣٥ - وانخفض متوسط عدد الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة إلى النصف تقريبا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقد غادرت فيما يبدو مجموعات التي كانت تعمل سابقا في شمال شرق البلد. أما الهجمات في الجنوب الشرقي فتقوم بها عناصر تابعة له يُعتقد أنها تتمركز على الجانب الآخر من نهر أوبانغي في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما يزال نحو ١٩ ٠٠٠ من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى مشردين في جنوب شرق منطقتي مبومو ومبومو العليا وذلك بسبب نشاط جيش الرب للمقاومة. وواصلت وحدة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية سحب قواتها، ليظل في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا نحو ٨٠٠ فردا من هذه القوات.

رابعاً - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٣٦ - ما تزال الحالة الاقتصادية تتأثر سلباً بما يُرى في جمهورية أفريقيا الوسطى من هشاشة، وافتقار إلى البنية التحتية، وسوء بيئة الأعمال التجارية، وانخفاض مستويات الاستثمار تبعاً لذلك. ورغم هذه التحديات، أخذ الانتعاش الاقتصادي يدب شيئاً فشيئاً، حيث تضع التقديرات نسبة النمو الحقيقي لعام ٢٠١٠ في حدود ٣,٣ في المائة. ونجحت الحكومة في الإبقاء على التضخم في حدود ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ بعد أن كان في حدود ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وشهد حجم الصادرات زيادة بنسبة ٩,٢ في المائة وحجم الواردات زيادة بنسبة ١١,٥ في المائة، مما جعل العجز التجاري لعام ٢٠١١ في مستوى ٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٧ - وتم بنجاح في عام ٢٠١٠ إكمال البرنامج الاقتصادي والمالي المدعوم من مرفق تسهيل تمديد الائتمانات التابع لصندوق النقد الدولي والمعروف سابقا باسم مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. ومن المنتظر أن يتم في الأشهر القادمة التفاوض على خليفة لهذا البرنامج يكون مدعوما من المرفق. وقد حافظ البلد على استقراره من ناحية الاقتصاد الكلي وأحرز تقدما جيدا في تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية. وقد ساعدت هذه التدابير على تهيئة الظروف لاستئناف النمو الاقتصادي المطرد ولكن البلد يظل عرضة لزيادة أسعار الوقود والمواد الغذائية. وما زالت السياسة المالية تسير في مسارها الصحيح وهي متسقة مع استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الديون. وأفضت إصلاحات نظام ضريبة قطاع النفط وإصلاحات جمع الضرائب والرسوم الجمركية إلى تحسين الإيرادات؛ بيد أن تنفيذ هذه الإصلاحات لم يكن متسما بالاتساق.

٣٨ - وستُعرض ورقة استراتيجية الجيل الثاني للحد من الفقر على اجتماع المائدة المستديرة للمانحين الذي تنظمه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من لجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والذي من المقرر أن يُعقد في حزيران/يونيه ٢٠١١ في بروكسل. وتعتزم الحكومة التركيز على التخفيف من حدة الفقر ودفع عجلة النمو في القطاع الزراعي على مدى السنوات الخمس المقبلة.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٩ - ظلت الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير هشة بسبب التشريد الناجم عن أنشطة المجموعات المسلحة، والتهديد بالعنف أو استخدامه بالفعل، والصعوبات اللوجستية في الوصول إلى المناطق النائية.

٤٠ - وهناك ما يقرب من ٢١ ٠٠٠ من اللاجئين ومن طالبي اللجوء ونحو ١٩٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي منطقة بامينغي - بانغوران ما زال الوصول إلى ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا في نديلي صعبا بسبب الاشتباكات المتكررة بين تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وبين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وميليشيات الدفاع الذاتي.

٤١ - وما زال وصول المساعدات الإنسانية يواجه صعوبات كبيرة في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد. ورغم أن المفاوضات الإنسانية مع المجموعات السياسية والعسكرية من شأنها أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية، فإن الخطر الذي يشكله التجمع والمجرمون المدججون بالسلاح ما يزال قائما، مما يثير بالتالي مشاكل أمنية لعمال الإغاثة الإنسانية

العاملين في تلك المناطق. وما فتئت الأمم المتحدة تشارك بفعالية في التفاوض مع مختلف الأطراف على وصول المساعدات الإنسانية. وفي شباط/فبراير، قامت عناصر مسلحة من الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بخطف ثمانية عاملين في المجال الإنساني تابعين لفرع إسبانيا لمنظمة أطباء بلا حدود في منطقة أوهايم. وقد أُفُرج بسرعة عن العاملين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى واحتُفظ باثنين من الموظفين الدوليين كرهينتين لمدة عشرة أيام إلى حين تم التفاوض على إطلاق سراحهما.

٤٢ - وما زال فريق الأمم المتحدة القطري يشارك في الجهود المبذولة من أجل التصدي للحالة الإنسانية المتردية على الميدان بالنسبة للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من المستضعفين. وقُدِّم برنامج الأغذية العالمي لنحو ٤٢٠ ٠٠٠ من ضعاف الحال المتأثرين بالتزاعات مساعدة على شكل مواد غذائية، وعمل على التأكد من توفير تغذية تكميلية ملائمة لـ ٧ ٨٠٠ من الأطفال سيئي التغذية ودون سن الخامسة، ولـ ٣٢٠ ٠٠٠ من التلاميذ و ٧ ٥٠٠ من الأمهات الحوامل والمرضعات، فضلا عن ١٢ ٠٠٠ شخص يعيشون في أسر معيشية متأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتفتقر إلى الأمن الغذائي. ومن أجل تلبية الاحتياجات الصحية العاجلة للمشردين داخليا وللاجئين، قُدِّم صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات خدمات أولية دنيا من أجل منع العنف الجنسي وإدارة تبعاته، والحد من وفيات الرضع والأمهات، والمساعدة على منع انتقال فيروس نقص المناعة.

٤٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نقلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١ ٧٥١ لاجئا سودانيا من مخيم للاجئين يوجد بالقرب من سام واندجا في منطقة كوتو العليا، على مقربة من الحدود مع السودان، إلى مخيم أكثر أمنا يوجد داخل مباري في منطقة أواكا الوسطى. ولتعزيز حماية اللاجئين، عملت المفوضية بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين لوضع استراتيجية وخطة عمل تتيحان قدرا أفضل من الأمن والحماية للاجئين، وساعدت على بناء قدرة اللجنة على تحديد مركز اللاجئين وإدارة قاعدة من البيانات عنهم.

٤٤ - وهناك نقص حاد في تمويل الأنشطة الإنسانية يعود سببه إلى فتور همة الجهات المانحة، وصعوبة الوصول إلى المحتاجين، وضعف قدرة أصحاب المصلحة على استيعاب التمويلات. ومقارنة بالاحتياجات المقدرة بـ ١٢٩ مليون دولار، كانت عملية النداءات الموحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٠ ممولة فقط بنسبة ٤٥ في المائة. وقام الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية بتعبئة مبلغ ١٢ مليون دولار لعام ٢٠١٠. خُصصت نسبة كبيرة منه لـ ٢٢ من المشاريع التي سُنِّفَت في عام ٢٠١١ بغية تلبية الاحتياجات الملحة في جنوب

شرق البلد وشمال شرقه. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كانت عملية النداءات الموحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى بالنسبة لعام ٢٠١١ ممولة بنسبة ٢٧,٥ في المائة. وفي بداية عام ٢٠١١، تلقى البلد من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ منحة بـ ٥ ملايين دولار من الاعتمادات الموجودة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والمخصصة لحالات الطوارئ التي ينقصها التمويل.

سادسا - الأنشطة التنفيذية لدعم الانتعاش والتنمية

٤٥ - ركزت عمليات فريق الأمم المتحدة القطري على تفادي الحاجة إلى مزيد من التدخلات الإنسانية ومحاولة وضع بعض الأسس اللازمة للنمو المستدام والتنمية المستدامة.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الأغذية العالمي، من خلال توزيع الغذاء، بتيسير عملية استصلاح وحماية وتحسين سبل عيش حوالي ٨٠٠ ١٠ شخص في المناطق المتعافية من النزاعات. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تنفيذ برنامجها الزراعي لعمليات الطوارئ من خلال توزيع الأدوات والبذور الزراعية، وإدارة الأراضي الواسعة، وتمكين جمعيات المزارعين من فرص التدريب وبناء القدرات. وفي إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، زوّدت الفاو أيضا وزارة الزراعة والتنمية الريفية بالدعم في إعداد وثيقتها بشأن استراتيجية تحقيق التنمية الريفية والأمن الغذائي، ليكون ذلك بمثابة أحد الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع في أفريقيا. وفي ١٥ نيسان/أبريل، وقّعت الحكومة اتفاقا قطريا محددا كجزء من شرط الانتفاع بخدمات البرنامج الشامل.

٤٧ - وفي قطاع الصحة، أسهمت مبادرات عديدة بقيادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، منها حملات التحصين والتطعيم، في منع ظهور الأوبئة والأمراض والتخفيف من حدتها، ومن ذلك شلل الأطفال والحمى الصفراء والمالاريا. وتعتمد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تنفق في المتوسط ١,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة العامة، اعتمادا كبيرا على المساعدات الأجنبية لتلبية الاحتياجات الصحية الأساسية لسكانها.

٤٨ - ويشترك فريق الأمم المتحدة القطري بنشاط في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفقا للجولة الثالثة من الدراسة الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات، التي أجريت في عام ٢٠٠٦، يبلغ معدل انتشار الإصابة بالعدوى نسبة ٦,٢ في المائة في البلد. ومع ذلك، وفي سياق إعداد إطار استراتيجي وطني للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تشير النتائج الأولية المستفادة من الجولة الرابعة

من الدراسة الاستقصائية إلى أنّ الوضع آخذ في التحسن وأنّ معدل انتشار الإصابة العدوى يكون الآن في حدود ٤,٧ في المائة.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٠، نسّقت اليونسف مع وزارة التربية والتعليم والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لإعادة ٥٥٧ ٣٠٦ من أطفال المدارس إلى مدارسهم الابتدائية في المناطق المتضررة من النزاع، وذلك مقارنةً بإعادة ١٥٢ ١٤٥ طفلاً في عام ٢٠٠٩. وقد أتاح أحد برنامج تدريب الآباء المعلمين بناء قدرات ١٧٩ ٢ من هؤلاء، مما حسن الأداء التعليمي للأطفال المتضررين من الأزمة في ٦٧٣ مدرسة. وفي عام ٢٠١١، تم بالفعل تشييد وتجهيز ٢٤ قاعة درس جديدة.

٥٠ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) دعم الأنشطة والمبادرات الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام، بما في ذلك إنشاء إذاعتين مجتمعتين في باوا وبيراو وتدريب الموظفين بهما.

٥١ - وأمن البنك الدولي مبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم برامج الإنعاش المجتمعي، حيث تم التركيز على دعم سبل كسب العيش وتنفيذ أشغال عامة في المناطق التي يكثر فيها عدد المحاربين السابقين وفي المناطق المتضررة من النزاع في شمال البلد. وستتولى خمس منظمات غير حكومية دولية تنفيذ هذه البرامج بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والوطنية.

سابعاً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٢ - ظلّت حالة حقوق الإنسان تشهد تفشياً لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان يرتكبها في مختلف أنحاء أعوان لإنفاذ القانون وجهات فاعلة من غير الدول دون أن يخضعوا للعقاب. ففي الشمال، أفضى التشرّد المزمّن وعدم حماية المدنيين إلى زيادة حوادث انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي المجموعات المسلحة. وفي الشمال الشرقي، تسبب النزاع بين المجموعات العرقية المختلفة في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة. وتتواصل للأسف في جميع أنحاء البلد ممارسات عدالة العوام وتوجيه الاتهامات بممارسة السحر، التي تستهدف في كثير من الأحيان الفتيات أو العجائز.

٥٣ - وما زال النظام القضائي يعاني من نقص في البنية الأساسية والموارد البشرية. فالحاكم يتم إيوؤها في مباني متداعية للسقوط، وهناك أقل من ٢٠٠ قاض في البلد كله. وتشهد السجون حالة من الاكتظاظ وانعدام المرافق الصحية. ويوجد ثلثا السجناء في الحبس الاحتياطي لمدة متوسطة تصل إلى ثلاثة أشهر أو أكثر، ويؤدي سوء التغذية في معظم السجون ومراكز الاعتقال إلى حدوث حالات وفاة في صفوف السجناء. ولا يزال التمييز

اليومي للسجون في أيدي قوات الأمن وهو لا يلي القواعد والمعايير الدولية لمعاملة السجناء. وما تزال الأمم المتحدة تعمل مع الشركاء الوطنيين لدعم اعتماد حزمة جديدة من قوانين إدارة السجون تأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير الدولية. ويتم حاليا تشييد سجنين جديدين وتحديد مباني سجون أخرى، ووضع برامج لإعادة إدماج الجناة. وتم توظيف ٤٦ من كُتاب المحاكم وضباط السجون، بمن فيهم ٣٢ امرأة، ويجري حاليا تدريبهم.

٥٤ - وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات الهامة لمعالجة هذه القضايا من خلال اعتماد تشريعات مهمة في مجال حقوق الإنسان. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ونتيجة للدعوة المستمرة من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أذنت الجمعية الوطنية بالتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم ("اتفاقية كمبالا"). وعقب التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (الاتفاقية رقم ١٦٩) في آب/أغسطس ٢٠١٠، شرع المفوض السامي لحقوق الإنسان والحكم الرشيد في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٣ كانون الثاني/يناير في تنفيذ حملة توعية في المناطق التي تقطنها شعوب البيغمي والفئات السكانية المهمشة الأخرى.

٥٥ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة إلى وزارة العدل في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية، المعروفة باسم البرنامج العشري لإصلاح العدالة، وقاما بإنشاء فريق عامل معني بسيادة القانون. وفي آذار/مارس، أنهى البرنامج الإنمائي، من خلال برنامجه لتعزيز سيادة القانون، تشييد خمسة من "بيوت القانون" لتزويد الناس بمتنبي تعليمي يتيح لهم فهم سيادة القانون والالتقاء بالحامين لتحسين فرص الوصول إلى العدالة. وتم تنظيم العديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل لفائدة أعضاء النظام القضائي والمجتمع المدني وذلك من أجل المساعدة في شرح مدونة القانون الجنائي التي اعتمدت في الآونة الأخيرة.

ثامنا - القضايا المتعلقة بنوع الجنس

٥٦ - ظلت الأمم المتحدة، منذ تقرير الأخير، تدعم جهود الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، ولا سيما من أجل زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وذلك امتثالا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في ما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٥٧ - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، قدّم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم للمرشحات في الانتخابات التشريعية وذلك بعقد لقاءات فردية وضمن ومجموعات صغيرة بغية إطلاعهنّ على كيفية تطوير الثقة بالنفس وتنظيم حملات انتخابية فعالة خلال الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات. وقد انتُخبت ١١ مرشحة من جملة ٨٠ من المرشحات للانتخابات التشريعية. وأصبحت ست نساء بعد ذلك أعضاء في الحكومة الجديدة، أي بزيادة وزيرتين عن الحكومة السابقة. وأسهمت الأمم المتحدة أيضاً في تعيين يوم يُكرّس للدعوة لمشاركة المرأة في صنع القرارات وذلك كجزء من الاحتفال بيوم المرأة العالمي في ٨ آذار/مارس.

٥٨ - وفي الفقرة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ساعد المكتب منظمة نسائية محلية على إطلاق حملات لتوعية ١٠٠ من النساء ضحايا العنف ضد المرأة والأطفال في كومين دي زائير في منطقة نانا - غريزي المتضررة من النزاعات. وتم عقب هذه الحملات تنظيم دورة تدريبية يومية للسلطات المحلية بهدف جعل هذه السلطات تتحلى بمزيد الفعالية في منع ومعالجة حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، تمكّنت الحكومة بفضل الدعم التقني والمالي المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان من وضع استراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين تم اعتمادها في شباط/فبراير. كما أتاح الصندوق وفريق الأمم المتحدة المواضيع المعني بالشأن الجنساني الدعم للحكومة في تنقيح قانون الأسرة لعام ١٩٩٧؛ وثمة حالياً صيغة منقحة من هذا القانون بانتظار موافقة الحكومة النهائية قبل اعتمادها من قبل الجمعية الوطنية. ويهدف هذا القانون إلى تحسين احترام حقوق المرأة، والحدّ من العنف القائم على نوع الجنس، وحظر زواج الفتيات قبل سنّ الثامنة عشرة.

تاسعا - حماية الأطفال

٦٠ - ما تزال المجموعات المسلحة المحلية والأجنبية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى تتحمل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة ضدّ الأطفال، وخاصة في شمال وشرق البلد. ويوجد من بين الانتهاكات الجسيمة المبلّغ عنها عمليات الاختطاف، واستخدام الأطفال الجنود، والعنف الجنسي، والهجمات على المدارس، والحرمان من الحصول على الخدمات الإنسانية. وما تزال المجموعات المحلية والأجنبية المسلحة تستخدم الأطفال. ولئن كان تسريح الأطفال من صفوف جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية من الأمور التي تُثلج صدري، فإنني ألاحظ بقلق أن الأطراف السبعة كلها، التي يرد منذ عام ٢٠٠٧ ذكرها في تقرير السنوي

عن الأطفال والتزاع المسلح، ما يزال يتعين عليها وضع خطط عمل فردية وملموسة ومحددة زمنياً لوقف تجنيد الأطفال الجنود واستغلالهم.

٦١ - وما تزال حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي غير مبلّغ عنها بما فيه الكفاية وذلك لأسباب عدّة منها انعدام الثقة في النظام القضائي والخوف من الانتقام ومن وصمة العار. وأفيد بحدوث عمليات اختطاف للأطفال نفذها جيش الرّب للمقاومة عقب القيام بهجمات على بلدات وقرى في مناطق مبومو العليا، ومبومو، وكوتو العليا، وفاكاغا. وما تزال أنشطة التحقق محدودة النطاق بسبب القيود ذات الصلة بالأمن والدعم اللوجستي وتوفر القدرات.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اليونيسيف العمل عن كثب مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل إعادة الأطفال الذين كانوا مرتبطين بجيش الرّب للمقاومة إلى أوطانهم. وفي كانون الثاني/يناير، عقدت جهات الاتصال التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحماية الأطفال في البلدان المتضررة من أعمال جيش الرّب اجتماعاً ثانياً في كامبالا للتنسيق عبر الحدود. وكان الهدف من الاجتماع مراجعة خطة الأمم المتحدة التنفيذية بشأن إعادة إلى الأوطان عبر الحدود ولمّ شمل الأسر ورعاية الأطفال الذين أفلتوا من جيش الرّب أو أنقذوا من برائته، وذلك على أساس الدروس المستفادة منذ اعتماد الخطة في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٦٣ - وتواصلت الجهود التي تقودها الحكومة لتعزيز حماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق إنشاء مجلس وطني مشترك بين الوزارات لحماية الأطفال في نيسان/أبريل ٢٠١١ من أجل تنسيق تنفيذ جميع السياسات السائدة أو الجديدة المتعلقة بحماية الأطفال والإشراف عليه. وستزود الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المجلس بالمشورة التقنية. ومن الجهود الأخرى التي تبذلها الحكومة قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتنظيم حلقة دراسية لتصديق التقرير الدوري الثاني لجمهورية أفريقيا الوسطى عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، الذي سيُقدّم إلى لجنة حقوق الطفل بمجرد إقراره من قبل الحكومة. وتستعرض الحكومة في هذا التقرير التدابير التي اتخذتها لمواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقية، وكذا التدابير المتعلقة بمسؤولية الوالدين وبالصحة والتعليم والحماية الخاصة، بما في ذلك للأطفال ذوي المشاكل مع القانون وأطفال الأقليات.

٦٤ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم التقني والمالي لوزارة العدل في تقييم النظام القضائي الخاص بالأطفال، ولحكمة الأطفال في بانغي وللشرطة القضائية من أجل توفير المساعدة القانونية لـ ١٢٠ طفلاً من بينهم ٥١ فتاة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة الداخلية وشؤون اللامركزية، بدعم من الأمم المتحدة، بالتحضير لتنظيم منتدى وطني، يُنتظر عقده في

الفترة من ١٨ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١١، حول تسجيل المواليد وذلك من أجل اعتماد استراتيجية وخطة عمل وطنيتين تكفلان التسجيل عند الولادة لجميع الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين ولدوا في المناطق المتضررة من النزاعات.

عاشرا - أنشطة لجنة بناء السلام

٦٥ - أدى يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، زيارةً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٦ إلى ١٠ نيسان/أبريل لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في ذلك البلد. وناقش رئيس التشكيلة، في لقاءاته مع الرئيس بوزيزي ومع أعضاء الحكومة والجهات المعنية الوطنية والدولية، التقدم المحرز في عملية توطيد السلام في البلد، والتحديات التي لا تزال قائمة، ووضع ورقة استراتيجية الجيل الثاني للحد من الفقر، والتحضيرات الجارية لعقد اجتماع المائدة المستديرة للمانحين المزمع عقده في حزيران/يونيه.

٦٦ - كما زار رئيس التشكيلة باتانغافو، في منطقة أوهم الشمالية الغربية، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مجلس اللاجئين الدائم لمشروعين لتوطيد السلام ممولين من صندوق بناء السلام ويهدفان إلى إنشاء مراكز للمساعدة القانونية وتدريب الآباء المعلمين.

٦٧ - وفيما يتعلق باستراتيجية الجيل الثاني للحد من الفقر، شدد رئيس التشكيلة على أهمية إدماج بعد بناء السلام في هذه الاستراتيجية. فمن شأن ذلك أن يتيح للجنة بناء السلام التعامل مع جمهورية أفريقيا الوسطى بعد عام ٢٠١١ عبر استخدام الإطار المبين في هذه الاستراتيجية. وفي ١٦ شباط/فبراير، عقدت لجنة بناء السلام لقاء مع وزير التخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي ومع ممثلي الخاصة لمناقشة التحضيرات الجارية لإعداد الاستراتيجية.

٦٨ - وشرعت لجنة بناء السلام أيضا في إجراء تمرين لحصر الموارد من أجل تحديد الثغرات في تمويل المجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي. وإثني أرحب بكون رئيس التشكيلة ظلّ، في كل مساعيه، على اتصال بممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وبممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ودعا إلى ضم جمهورية أفريقيا الوسطى إلى قائمة البلدان ذات الأولوية، التي أعدتها ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

حادي عشر - صندوق بناء السلام

٦٩ - في عام ٢٠١٠، تلقت جمهورية أفريقيا الوسطى قسماً ثانياً من الاعتمادات قدره ٢٠ مليون دولار لتنفيذ أولويات بناء السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت اللجنة التوجيهية المشتركة عملية الاختيار والموافقة على ١٥ مشروعاً لتوطيد عملية بناء السلام. وضمن الخطة الأولية المنقحة التي أعدها اللجنة، يركز القسط الثاني على سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وتزويد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع بالدعم في سياق برنامج استحداث المحاور الإنمائية. وقد تم تكريس ثلثي الأموال تقريباً لتعزيز قدرات الجيش والشرطة والنظام القضائي في المناطق، ولا سيما عبر تشييد الثكنات والسجون وغيرها من البنى التحتية. وقُدِّم الدعم أيضاً للتمويل البالغ الصغر ولتدريب الشباب المعرض للمخاطر ولإنجاز العملية الانتخابية. وتشارك ثمان من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب خدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي) في أنشطة بناء السلام عبر مشاريع شتى ممولة من الصندوق، في حين تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية بدور الشركاء المنفذين في المناطق التي تحتفظ فيها الأمم المتحدة بوجود محدود.

٧٠ - وأوشك تنفيذ المشاريع التي وافق عليها الصندوق في إطار القسط الأول من الاعتمادات، وقدره ١٠ ملايين دولار، على الانتهاء بعد أن بلغ متوسط معدل التنفيذ نسبةً تفوق ٩٠ في المائة.

ثاني عشر - التكامل والرؤية المشتركة للأمم المتحدة بخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى

٧١ - ما زال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري يعززان تعاونهما بعدد من المبادرات المشتركة للتخطيط والبرمجة. وبعد الانتهاء من وضع إطار استراتيجي متكامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، يقوم المكتب والفريق القطري حالياً بتنفيذ خطة عمل الإطار بالنسبة للعام ٢٠١١.

٧٢ - ولدى وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمساعدة على بناء السلام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، بذل المكتب والفريق القطري جهداً متضافراً مع السلطات الوطنية لمواءمة الإطار مع ورقة البلد بشأن استراتيجية الجيل الثاني للحد من الفقر التي تركز على المجالات

التالية: توطيد السلام والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ والاستثمار في رأس المال البشري ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز التنمية المستدامة والدائمة.

ثالث عشر - دعم البعثة

٧٣ - تلقى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ميزانية قدرها ١٨,١ مليون دولار تتضمن اعتماداً للحصول على طائرة ثابتة الجناحين تتيح توسيع نطاق قدرات البعثة وخدماتها وتغطيتها الجغرافية. ولكن، وبسبب الأوضاع الأمنية السائدة في منطقة فاكغا الشمالية الشرقية، لم يتمكن المكتب بعد من فتح مكتب إقليمي له في بيراو.

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، أقرّ مكتب المراقب المالي نقل أصول بقيمة ١,٣ مليون دولار بعد خصم الاستهلاك من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشملت هذه الأصول مركبات ومعدات للاتصالات السلكية واللاسلكية ومولدات كهرباء ومعدات هندسية وقطع غيار.

رابع عشر - ملاحظات

٧٥ - أتوجّه لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين بالثناء على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح وعقدها في ظروف سلمية. ولكنّ الغياب شبه التام للمعارضة السياسية في المؤسسات الديمقراطية منذ انتخابات عام ٢٠١١ يمثل تحدياً كبيراً لعملية المصالحة الوطنية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يتم بناء مؤسسات ديمقراطية قوية يستطيع فيها الناس، بمشاربهم الثرية وآرائهم المختلفة وتمثيلهم لمجتمعات محلية شتى، أن يعملوا معاً للمساعدة على تشييد صرح بلدهم. فالمعارضة السياسية يجب أن يُفسح لها المجال وتُمنح لها الحرية لكي تعرب عن نفسها وتنتقد سياسات الحكومة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي والقانوني.

٧٦ - وعلى ضوء الدروس المستفادة من انتخابات ٢٠١١، لا ينبغي التأخّر في معالجة المخالفات وأوجه القصور التي لاحظها المراقبون الوطنيون والدوليون وفي تنفيذ التوصيات الصادرة عن المحكمة الدستورية. فما تم مؤخراً من إنشاء هيئة دائمة ومستقلة ومقتدرة مهنية كجزء من اللجنة الانتخابية المستقلة هو بمثابة خطوة واعدة. وإني أحثّ الحكومة على التصدي بطريقة شاملة لجميع المشاكل العالقة وضمان أن يتم الإعداد بشكل جيد للانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٦.

٧٧ - وأحثّ السلطات على البدء في التخطيط للانتخابات البلدية كخطوة أولى هامة في مواصلة عملية إحلال الديمقراطية واللامركزية وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. فمن المهم أن تبسط الحكومة سيادة القانون، وكذا الأمن، في جميع المناطق. وهذا من شأنه أن يكفل هئية بيئة مستقرة وديمقراطية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٧٨ - ورغم أنّ ولاية لجنة المتابعة قد انتهت الآن، فإنّ توصيات الحوار السياسي الشامل لم تُنفذ كلها. وحرى بالرئيس بوزيزي وحكومته الجديدة أن يواصل العمل على رأب صدع الانقسامات في البلد وتوحيد الشعب والبلد. وأحثّ الحكومة الجديدة على الإسراع بتنفيذ التوصيات المعلقة التي تمخض عنها الحوار السياسي الشامل.

٧٩ - وأكرّر الدعوة التي كنت قد وجهتها للحكومة وللمجموعات السياسية والعسكرية بشأن المضي قدما في التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج لتحقيق الاستقرار في البلد، وبشأن المساعدة على النهوض بالانتعاش الاقتصادي. فالأخذ بالوضوح ضروري في ما يتعلق بالموارد اللازمة لإنجاز عملية إعادة الإدماج، وهو سيتيح الشروع في تنفيذ عملية قوية لزع السلاح والتسريح في البلد. ومن المهم جدا أن تتسم استراتيجية إعادة الإدماج، باعتبارها جزءا من عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، بالمصداقية لدى المجموعات السياسية والعسكرية، وأن تتصدى لبواعث انشغال هذه المجموعات وكذا انشغال المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، ولا سيما تلك التي تواجه تهديدات من المتمردين المحليين والأجانب ومن قُطاع الطرق واللصوص وجيش الرّب للمقاومة.

٨٠ - ويتعين أيضا أن يكون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مرتبطا ومصحوبا بإصلاحات جدية في قطاع الأمن من أجل تمكين قوات الدفاع والأمن من الطاقة والقدرة على توفير الأمن لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى برمته. ويجب أن يتم ذلك بقطع النظر عن الانتماء العرقي، ويجب حماية البلد من خطر المتمردين المحليين والأجانب وقُطاع الطرق واللصوص وجيش الرّب للمقاومة.

٨١ - وأود أن أؤكد مجددا على أهمية قيام الحكومة بوضع استراتيجية متوسطة الأجل لإصلاح قطاع الأمن تستند إلى التقدم المحرز وإلى الدروس المستفادة منذ انعقاد الحلقة الدراسية الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وإني أشجع السلطات الوطنية على إعادة ربط الصلة بين المتحاورين على المستوى السياسي المشاركين في إصلاح قطاع الأمن من جهة وبين الجهات الفاعلة على المستوى التقني، ومنها بالأخص الأمانة الفنية الدائمة للجنة التوجيهية المعنية بإصلاح قطاع الأمن. وينبغي أن يندرج هذا الإصلاح ضمن إطار واسع يشمل تطوير سيادة القانون وتعزيز السلطة القضائية. وأشجع بقوة الشركاء

الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعم برنامج البلد لإصلاح قطاع الأمن وذلك بالتعهد بأموال خلال اجتماع المائدة المستديرة القادم للمانحين. فنجاح هذا الاجتماع في غاية الأهمية ومن شأنه أن يساعد الحكومة على مواصلة توطيد السلام والتعجيل بتحقيق الانتعاش المبكر والتنمية.

٨٢ - ومثلما أكدت في تقارير السابقة، يجب أن تتخذ الحكومة إجراءات جديدة لمكافحة ثقافة الفساد المستفحلة في البلد. إذ الفساد من العوامل الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات ودون جذب الاستثمارات اللازمة التي من شأنها أن تساعد على تطوير البلد. ولكن الأهم من ذلك هو ثقافة الإفلات من العقاب التي يجب التصدي لها بقوة لأنها تفضي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

٨٣ - وما زال وضع المرأة والأطفال مترديا. وأنا أشجع بقوة الحكومة والجمعية الوطنية على وضع واعتماد الصيغة النهائية لقانون الأسرة المنقح الذي من شأنه أن يرسخ حقوق المرأة. كما أحث الحكومة والمجموعات السياسية والعسكرية على وضع وتنفيذ خطط عمل فردية بغية وضع حدّ لتجنيد الأطفال الجنود واستغلالهم.

٨٤ - وأود أن أعرب عن تقديري للمساهمات المقدمة من الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل دعم جمهورية أفريقيا الوسطى، وللسند الإضافي المقدم خلال العملية الانتخابية من أطراف من بينها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وأيضا الشركاء الثنائيون.

٨٥ - وأخيرا، أود أن أثني على موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على تفانيهم في العمل ضمن بيئة صعبة بقيادة ممثلي الخاصة السابقة، سهلي - وورك زيوديه، وعلى الفريق القطري برمته لما يبذله من جهود لدعم توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أشيد بالسيدة زيوديه على ما تحلّت به من تفان والتزام ثابتين في أدائها لمهامها. أمّا مارغريت فوغت، التي عيّنتها في أيار/مايو ممثلة خاصة لي، فستباشر مسؤولياتها الجديدة في وقت حاسم أنهى فيه البلد للتوّ عملياته الانتخابية الثانية لفترة ما بعد انتهاء النزاع.